شروط تحقيق التنمية المحلية و أهدافها

Conditions for achieving local development and its objectives

مزاري محمد -أستاذ -ماجيستير-"طالب دكتوراه"-

جامعة الجزائر 3

ملخص البحث:

إن التنمية المحلية هي تلك العملية التي تتطلب تعديلات اقتصادية، إجتماعية و ثقافية بهدف تحقيق حياة أفضل للأفراد من خلال تلبية حاجياته الضرورية و رفع مستوى معيشته، وعليه فإن التنمية المحلية و بمختلف مستوياتها و أبعادها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق نمو اقتصادي يسمح بتحسين الاطار المعيشي للمواطن.

ولتحقيق تنمية محلية لابد من مؤسسات و فاعلين محليين لهم المعرفة الجيدة بالواقع المعاش و النقائص الواجب تصحيحها، وهنا يظهر جليا الدور الذي تقوم به البلدية من خلال صلاحياتها الواسعة المسندة لها من طرف المشرع الجزائري و كذا مشاركة الساكنة المحلية في تحديد الأولويات و تطويرها و متابعتها، فالبلدية تعتبر مكانا لإلتقاء التطلعات الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين، و هي بمثابة همزة وصل بين المواطن و الحكومة.

Abstract:

Research Summary:

Local development is the process that requires economic, social and cultural changes in order to achieve a better life for individuals by meeting their needs and raising their standard of living. Therefore, local development at all levels and dimensions aims primarily at achieving economic growth that allows improving the living standards of citizens .

In order to achieve local development, local institutions and actors must have a good knowledge of the reality and the shortcomings that need to be rectified. The role played by the Municipality is clearly demonstrated by the broad powers vested in it by the Algerian legislator and by the participation of the local population in setting priorities and developing them. , The municipality is a place to meet the economic and social aspirations of citizens, and serves as a link between the citizen and the government.

مقدمة:

لقد أخذت عملية التنمية مكانة الصدارة على جميع الأصعدة كأهم و أصعب القضايا التي تواجه المجتمعات المعاصرة خصوصا تلك التي تعاني من التخلف، لذلك فقد حظيت التنمية على المستوى المحلي بالأهمية البالغة.

و تعرف التنمية على أنها عملية دائمة، مستديمة و متعددة الأبعاد، بحيث تشمل جميع الميادين سواء أكانت إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية، و تهدف بالأساس إلى تحسين مستويات الحياة الإجتماعية للأفراد مع إيجاد الحلول لمختلف الإختلالات التي تشوب الإقتصاد الوطني، و لمختلف الظواهر الإجتماعية السلبية، و انطلاقا من هذه الأهمية البالغة التي تلعبها عملية التنمية المحلية في تحديد مستقبل الدول و الشعوب نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر عملية التنمية المحلية في تحقيق إقتصاد وطني قوي و متكامل، و ما دور الفاعلين المحليين في ذلك؟.

و من أجل بلوغ هذه الدراسة أهدافها وفق منهج علمي و بناء مترابط و بصورة منسجمة مع طبيعة الموضوع و معطياته ارتأينا توزيعه على عدة نقاط و عناوين متسلسلة، و هذا من خلال تعريف مصطلح التنمية ثم مصطلح المحلية إنتهاءا بتحديد مفهوم التنمية المحلية من وجهة نظر العديد من المتخصصين كل في مجال بحثه، بالإضافة إلى ذلك سنتطرق للمشاكل التي تنجم عن غياب أو عدم توازن التنمية المحلية في الدول و شروط نجاحها دون أن ننسى أهدافها و مدى تأثيرها على الإقتصاد الوطني ككل.

لقد ظهر مفهوم التنمية المحلية بفرنسا خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، كرد على الممارسات الفوقية لتهيئة التراب الوطني المرتكزة على النظريات القطاعية لكل مصلحة، حيث تقترح التركيز على أساس انتماء السكان إلى مكان عيشهم، مع الأخذ بعين الاعتبار لتطلعاتهم و دفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية اجتماعية و اقتصادية متناسقة، و يمر هذا المسلسل خصوصا عبر حركية داخلية لإبراز الخاصيات و الموارد المحلية، و التي تمتزج في حركية خارجية بشكل يسمح باندماجها في تدرجات فضائية عليا.

ويعود الفضل لتطورها إلى **ميشيل ايرف** Michel–Herve الذي كان عمدة مدينة بارتناي، والذي قام بخطوة عملاقة في التجديد داخل مختلف القطاعات و تعبئة الفاعلين المحليين، وتتكون هذه الخطوة من أربعة مبادئ أساسية هي1:

- **الشمولية:** يجب التدخل على صعيد كل المجالات الممكنة، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التربوية للتنمية.
- **الشراكة** : يجب على كل من الأفراد والهيئات متعددة الأفاق، أن تتعاون لتشجيع إنجاز مختلف المشاريع.
- **التضامن** : بحيث يجب محاربة كل أنواع التباينات لتشجيع الترابط الاجتماعي.

– **الانفتاح :** فلا يجب القيام بالتنمية بناءا على نمط مركز ذاتيا، وإنما بتشجيع الاتصالات و التبادلات مع الخارج.

و لقد تمت ترجمة هذا العمل ذو النفس الطويل إلى الإنعاش الاقتصادي و الازدهار الجمعوى و الاندماج الاقتصادي و تحسين التراث و العمل الثقافي.

و لإعطاء مصطلح التنمية المحلية تعريفا شاملا يجب التدقيق في كل جوانبه المتعددة، فالتنمية المحلية تتضمن لمفهومين الأول التنمية و الثاني المحلية.

فالبنسبة **لمفهوم التنمية** فقد أثار جدلا بين المفكرين والساسة و المنظرين، ويرجع ذلك إلى الفشل في الوصول إلى تعريف دقيق لها، فالتنمية مشكلة جميع الأنظمة والعلوم السياسية والاقتصادية والديموغرافية والإجتماعية و حتى الجغرافية والبيئة، ولقد أدى في بعض المواقف ببعض الدارسين **كأروين ساندوز** A.Sandaus إلى القول " إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح لكنني أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه على حسب ما يريده كل دارس2.

وفي تعريف آخر للتنمية نجدها عبارة عن برامج متعددة الأغراض، وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية وحدها، بل تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية، لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهي تنمية متعددة الجوانب3 .

ويعرفها **محمد الجوهري** أنها عملية تنطوي على تغيير حاسم في كل المجالات والقدرات الإنسانية والسلوك الإنساني(مجالات روحية، تكنولوجية، اقتصادية، واجتماعية) 4، و هي تنطوي على توظيف الجهود من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم5.

أما مفهوم **كلود قيارد** " Claude gaillard " للتنمية فيقول: " إن تنمية بلد ما تتحقق بسبب نمو بعض المتغيرات المتميزة مثل الإنتاج مصحوبة بتحولات هيكلية" 6.

ويمكن تعريف التنمية حسب علماء الاقتصاد، بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي، عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج وقطاعات الاقتصاد الوطني ، وذلك بأن تقترن بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وترتبط التنمية الاقتصادية إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية .

وتعرف التنمية حسب علماء الاجتماع، بأنها تغيير يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي، بحيث إنها العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي، و تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا، و تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد7، وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط

بين المكافأة وبين الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق أمنه واستقراره على المدى الطويل8.

أما عن **مفهوم المحلية** فهي تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، و هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري (كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات)، ويمكن أيضا أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للساكنة كالقبيلة والعشيرة.

أي أن مفهوم المحلي يمكن أن يطلق على التقسييم الإداري الناتج عن القوانين التي تحدد لكل منطقة ما إقليمها الجغرافي وهياكلها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و ذلك حسب الخصوصيات الطبيعية و البشرية و الإقتصادية لكل منطقة، أو عن طريق الروابط الاجتماعية كما عرفه رجل الاقتصاد **بيرنار بيكور** : " فهو فضاء توجد فيه رابطة اجتماعية مكثفة –علاقات بين الأشخاص وتاريخ وممارسات ثقافية –تسمح بإظهار إرادة للتعايش وبالتالي إعداد استراتجيات جماعية للتنمية 9.

فحسب هذا التعريف يبدو أن مصطلح المحلي مناسبا لوصف هذا الفضاء الذي يتطور فيه الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك، و أنه نظام اجتماعي تخترقه حركة اعتراف جماعي به من قبل الفاعلين المكونين له على أساس كونه مبدأ للانتماء و الهوية بالنسبة للساكنة التي تعيش داخله، و هو في نفس الوقت مبدأ للاختلاف والتمييز في سوق منفتح وتنافسي أكثر فأكثر10.

هذا عن تعريف مفهوم التنمية و المحلية، فماذا الآن عن تعريف التنمية المحلية ؟

توجد عدة تعريفات **للتنمية المحلية** نذكر منها التعريفات التالية:

التنمية المحلية: " هي عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومة، للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة11 ".

فمن خلال هذا التعريف يظهر جليا الدور الذي تلعبه التنمية المحلية في الربط بين أهداف الدولة و الجماعات المحلية، و ذلك لأجل تحقيق تنمية وطنية شاملة إنطلاقا من القاعدة (البلدية) نحو القمة (الدولة)، و بالإعتماد على المجهود الفردي للسكان المحليين و إرادتهم التي تدفعهم نحو الارتقاء على جميع الأصعدة و الأبعاد التنموية.

و تعرف أيضا **التنمية المحلية** على أنها : " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا، و في كل المستويات عمليا وإداريا"12.

و يقصد بالتنمية المحلية في هذا التعريف على أنها أسلوب عمل تشاركي ديمقراطي، و ذلك بإعطاء الجماعات المحلية و المواطن البسيط الحق في تقرير توجهاتهم السياسية والاقتصادية، وبترتيب الأولويات التنموية حسب الحاجة و الأهداف والإمكانيات المتاحة لهم.

كما تعرف **التنمية المحلية** على أنها : "هي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله، على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"13.

و المقصود هنا أن التنمية المحلية يجب أن تبعث من خلال الإرادة المحلية من أجل تحسين الظروف المعيشية لتكون أكثر فاعلية و ذات مصداقية، فمسألة ما يجب فعله يبقى بالبروز الصعب و في مختلف الظروف للقادة المحليين14.

و أخيرا تعرف على أنها : " ثمرة إنجاز تهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية"15 .

و من خلال هذه التعريفات يمكننا أن نستنتج أن التنمية المحلية هي عملية تسعى إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان في مجال ترابي معين، عبر تنويع وتطوير الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وبواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا المجال الترابي، بهدف فك العزلة عن المناطق النائية أو المهمشة وإدماجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

و من هنا فإن التنمية المحلية لها مجموعة من الأهداف المتمثلة في التقليل أو القضاء على المركزية، و المتمثلة بالأساس في تركيز الاقتصاد و المرافق العمومية من المستوى العالي كالمستشفيات المتخصصة و المعاهد العليا و مراكز البحث العلمي، والتجهيزات الأساسية الكبرى كالموانئ و المطارات في قطب واحد غالبا كالعاصمة و ما حولها، و التي قد ينتج من خلالها العديد من المشاكل أهمها:

1. الانهيار الشامل للاقتصاد الوطني و للبلاد، و ذلك في حالة تعرض هذا القطب للخراب الناتج عن الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأعمال الإرهابية.
2. عدم الاستفادة من المؤهلات البشرية و الطبيعية التي تزخر بها باقي أقاليم و مناطق البلاد.
3. استمرار تدفق الهجرة إلى القطب الوطني و ما يتبع ذلك من مشاكل اجتماعية كثيرة، مثل ارتفاع البطالة، توسع الأحياء العشوائية، و انتشار الأمراض الاجتماعية بكثرة* .

* في فترة الستينات و السبعينات، تمركزت كل النشاطات الاقتصادية (الصناعات المصنعة) في المدن الكبرى، مما أدى إلى النزوح الريفي الى المدن الكبرى و المناطق الشمالية و هذا على حساب التنمية المحلية الغائبة آنداك، مما ترتب عنه زيادة عدد السكان في المدن و انتشار الآفات الإجتماعية و البيوت القصديرية التي شوهت المحيط العمراني، و لقد زاد الوضع تدهورا في بداية التسعينيات في فترة العنف السياسي أو ما يعرف بالعشرية السوداء.

فالتنمية المحلية ظهرت كحل أنجع لإحداث التنمية الشاملة، و التي تعتمد على أساس التنمية الأفقية التي ينخرط فيها كل السكان، والتي تشمل جميع المناطق المكونة للتراب الوطني.

و من بين الدوافع أيضا للتنمية المحلية هو تنويع النشاط الاقتصادي في مجال ترابي معين، إذ تبين من خلال التجارب المختلفة أن اقتصار منطقة ما على نشاط اقتصادي واحد، يؤدي إلى انهيار اجتماعي شامل لهذه المنطقة و ليس فقط للاقتصاد المحلي، و المثال الجلي لمثل هذه الوضعية يتمثل في المناطق المنجمية التي يقتصر نشاطها على استغلال منجم معين، وعند نفاد المعدن المستخرج من هذا المنجم تصاب المنطقة بأزمة اقتصادية و اجتماعية كبيرة [**]، مما يضطر السكان إلى مغادرة المنطقة والهجرة إلى مناطق أخرى والبداية من الصفر، و بالتالي فالحل يكمن في عدم اقتصار الاقتصاد المحلي على نشاط واحد أو قطاع واحد، بل يجب تنويعه و إدخال أنشطة اقتصادية أخرى.

أما عن **أهداف التنمية المحلية** فتتمثل في :

1- زيادة الدخل القومي:

مما لا شك فيه أن الزيادة في الدخل القومي يعتبر من الأهداف الرئيسية للتنمية، لأنه يمثل العامل الذي يؤدي إلى تجسيد أبعاد التنمية، فإرتفاع مستوى الدخل القومي يعني ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد ويعني تحقيق رغبات الأفراد، كما يدل على قدرة الحكومة على فرض الضرائب وعلى زيادة مواردها المالية، و بالتالي فقدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة تزداد بزيادة مستوى تقدم المجتمع ونموه، وتتوقف عملية الزيادة على إمكانيات الدولة الفنية و المادية، فكلما توفرت أموالا أكثر و كفايات أحسن كلما أمكن تحقيق أكثر في الدخل القومي الحقيقي 16.

فزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة السكانية والإمكانيات المادية والفنية المتاحة.

2- رفع مستوى المعيشة:

إن تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى ومؤشرات المعيشة من أولويات التنمية، فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمن هذا التعبير من معان17 ، بحيث يرتبط رفع مستوى المعيشة بمدى ارتفاع الدخل، و كذا بالتغيرات المسجلة في هيكل الزيادة السكانية، وبتحكمها في المواليد للوصول إلى المعدل المناسب الذي يحققه، لرفع مستوى المعيشة18.

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروة:

ربما أن لأفكار العالم" جون راولز" John Rawls الذي اشتهر بنظريته حول العدالة وإمكانية تحقيقها، التي تتمحور حول حصول الفرد على حقوق متوازنة في المجتمع و في ثرواته، و لقد كان لهذه النظرية الأثر الكبير في بروز نظرية الإنصاف والحصة المتوازنة والمشاركة المنصفة في عملية التنمية.

[**] هذا الأمر عرفته بعض المناطق في بعض العمالات الفرنسية كالألزاس و مونبليي و كالي، فهاتين الأخيرتين تتصدران المرتبة الأولى من حيث نسبة البطالة في فرنسا.

فالتنمية الحقيقية تتمثل في مدى وصول ثمار النمو إلى جميع أفراد المجتمع وتحقق عدالة أكبر في توزيع الدخول، فلا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات العديد من المساوئ، وتبرز في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، والتي تضع الأفراد في طبقات تخل من التوازن الاجتماعي، فالتنمية بوصفها العملية التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس دون إنقاص فرص البعض الآخر في نفس الوقت وفي نفس المجتمع19، و التي من شأنها أيضا أن تحول دون ظهور آفات اجتماعية خطيرة، باستحواذ فئة قليلة من المجتمع على أكبر قدر من الثروات، و التي تمكنها تدريجيا من التحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و إقصاء الأغلبية.

4- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:

يدعو الفكر التنموي الحديث بإتباع إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع بدل إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي في ضوء مفاهيم زيادة الدخل القومي الاجتماعي، فالتنمية الفعلية تعد شرط أساسي لتحسين الاحتياجات الأساسية و الحقيقية داخل المجتمع و التطلع لما هو أفضل.

هذه الاحتياجات و إن اختلفت من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، إلا أن أبرزها وأهمها و التي تبقى ضرورية تلك التي تتعلق بحياة الأشخاص كالغذاء واللباس والمأوى والعلاج، وهناك بعض الحاجات الاجتماعية مثل التعليم وحقوق الإنسان وما يطلق عليه بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال العمل والاندماج السياسي، وأن إشباع هذه الحاجات الأساسية يهدف إلى تحقيق هدفين20:

1-مواجهة الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

2- تخفيف بأسرع ما يمكن من حدة الفقر المدقع، وذلك عن طريق تقديم مساعدة مباشرة ومكثفة لمن هم في حالات ملحة، بتوفير الغذاء والملبس وتحسين المأوى وتوفير الرعاية الصحية و التعليمية، و إتاحة فرص التوظيف التي تؤدي إلى تخفيض أعداد كبيرة من الفقراء21.

إن تحقيق هذه الأهداف يعني وصول التنمية إلى هدفها المنشود، لأنه كلما تحققت الأهداف كلما أدت إلى تحقيق أبعاد أخرى كتحقيق الذات والشعور بالإنسانية لدى جميع أفراد المجتمع و إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار ودفع عجلة التنمية، إلا أن هذه الأهداف تبقى مرتبطة بعضها البعض فلا يمكن أن يحصل تحسين مستوى المعيشة دون زيادة في الدخل القومي ودون تحقيق إشباع الحاجات الأساسية للأفراد و تقليص التفاوت بين الدخول والثروة.

وتقتضي التنمية المحلية لنجاحها مجموعة من **الشروط الأساسية** اختلف الباحثون حولها نذكر ما يلي:

فحسب **كاري (carry)** فلا يمكن المضي قدما في أي خطوة للتنمية المحلية دون تعديل مسبق للطريقة التي يمثل بها السكان إقليمهم ويكيفون معاملاتهم من أجل الإدراك الجماعي لمستقبله، وتعتبر تعبئة مجموع القوى الحية للمجتمع الصغير المحلي " من فاعلين مؤسساتيين، مقاولين وسياسيين وجمعيات وسكان ..إلخ"، بهدف إلحاقها بتحديد وتحقيق الأهداف المتوخاة22، وهو بالفعل عامل يتحكم في نجاح مشروع التنمية المحلية.

فترتكز سياسات التنمية المحلية هنا على مشروع تحويل نظام اجتماعي محلي قادر على تقديم إجابة ظرفية للأزمة، وإعطاء مشروع للتنمية رهين بقدرة الشراكة المحلية على الاندماج في وسط يتغير بسرعة والبحث في بيئته عن الموارد الضرورية لنجاحه .

أما **بيرنار بيكور23** فيرى أن هناك ثلاث مناهج "منطق الفاعل ومنطق الشبكات ومنطق التنمية" والتي تتحكم في مسيرة التنمية المحلية:

1. **منطق الفاعل** بحيث يتطلب الأخذ بعين الاعتبار ذاتية المشاعر التي تثيرها البيئة في كل فرد أملا في فهم تعقد الواقع، ويصبح الفرد منذ حينه عنصرا فاعلا في التنمية و قادرا على أخذ المبادرات وقياس انعكاساتها على الوسط الذي يعيش فيه، ولا يمكن التحدث منذ حينه عن مشروع تنمية محلية وإنما عن تركيبة ملائمة لمشاريع فردية تلتقي جزئيا في بعض المصالح المشتركة، و ينبثق منها مسلسل تنمية الإقليم.

2. **منطق الشبكات** ويتمثل في وجود شبكات قبلية متعددة "مؤسساتية وأسرية ومهنية" كعوامل مساعدة على الربط بين مختلف المجالات على المجال الترابي المحلي، فالتماسك الثقافي الغير قابل للتكميم بالنسبة للفاعلين على مجال ترابي معين يشكل متغيرا حقيقيا و يؤثر إيجابا على النشاط الإنتاجي، وبالتالي يمكن اعتباره أثرا خارجيا قويا.

3. **المنطق الثالث** و الأخير المتعلق بالتنمية فينبثق من ثلاث شروط ألا و هي :التجديد و القدرة على التأقلم والقدرة على الضبط، و يجب أن تكتسي بعدا اقتصاديا بالأساس بحيث يشمل جميع الميادين المعنية بمسعى التنمية المحلية سواء أكانت ثقافية أو اجتماعية أو تربوية .

فمن خلال ما جاء به المفكر **بيرنار بيكور** فالتنمية المحلية تتمركز حول ثلاثة شروط لتحقق أهدافها، فوجب توفر الفرد الواعي القادر على المبادرة و المشاركة في تحقيق التنمية، مع وجوب توفر بيئة ملائمة تسمح بالتطور المستمر و الهادف حسب حاجات الساكنة، و التي تتسم بالتغيير السريع في كل المجالات.

أما **بول هوي** فيرى أن التنمية المحلية تمر بثلاث مراحل هي24 :

- **المرحلة الأولى :** و تتجلى في إنعاش مسعى التنمية، و تسمى زمن الصحوة وبدأ التحرك في إرادة التغيير و استعادة السكان زمام الأمور فيما يخص مستقبل أرضهم، فمن الضروري القيام بجرد الوضعية من أجل تحديد مميزات الأرض الجغرافية و الاجتماعية و الثقافية، وكذا الأفراد القادرين على إعداد مبادرات و إنجاحها، و هذا يمر بالأساس عبر مضاعفة فضاءات الحوار و الأفق الزمني لذلك.

- **المرحلة الثانية:** وتتمثل في هيكلة المشروع من أجل التمكن من وضع مختلف الفاعلين داخل إطار الشبكة، و يتعين بالضرورة التزود بالأدوات المؤسساتية ذات الأنظمة الأساسية المختلفة كالجمعيات و المؤسسات الشبه عمومية لمواكبة التغيير، مما يقتضي إنشاء مرافق

تعنى بتشجيع سياسات التنمية المحلية من أجل خلق مناخ ملائم، و تشجع التواصل بين الفاعلين المعبئين بهدف إعطاء تماسك لمختلف الأهداف المتبعة25.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن تدخل المنتخبين المحليين لا يمكنه أن يكون بشكل انفرادي و إنما تشاركي، فتعاون عدد كبير من الفاعلين الحاملين للمبادرات يحتم على السلطة السياسية الإصغاء لهم، واخذ أرائهم بعين الاعتبار لكي لا تذهب في الاتجاه المعاكس خلافا لإرادتهم، والتسبب بالتالي في عزوفهم وتثبيط عزيمتهم، وعندما يتحدد مشروع تنمية شامل ومنسجم و متماسك، آنذاك يكون من المهم المرور إلى المرحلة الثالثة.

- **المرحلة الثالثة** : أي مرحلة الإنجازات الأولى، فإذا كانت السلطة المحلية لا تريد أن تحول الثقة والأمل إلى شك و جمود و استسلام، وجب العمل على تنفيذ المشاريع وفق ما تم الاتفاق عليه بالإجماع وبطريقة سريعة و فعالة، من أجل بعث روح المبادرة و الثقة من جديد.

أما **المرحلة الرابعة** التي لم يستحضرها **بول هوى** فنستخلصها من خلال ما سبق وهي مرحلة تقييم أعمال المقاولات و تعديلها واستدامتها، فبما أن مسعى التنمية المحلية هو متطور ومستمر، فلا ينبغي التمتع بالراحة في حالة النجاح أو في المقابل الاستسلام لخمود العزيمة إذا اتضح فشل المسعى، بل يجب تقييم اثر ومدى ملائمة الطرق المتبعة بهدف تثمين التجربة من أجل متابعة و تحسين تقويم المجال الترابي الخاضع للتنمية، وأثناء القيام بمسعى التنمية يجب تجنب أيضا الاصطدام بالعقبات، و منها مسائل المعونات و شخصنه المشروع، وعلى حد قول **بول هوى** فالمعونات القادمة من فوق هي ضرورية، و لكن لا يمكن لوحدها أن تضمن التنمية، فإضافة إلى خطر إنجاز مشاريع أعدت من فوق و بإدارة المركز دون استشارة السكان و لا تلبي حاجاتهم، فيجب كذلك عدم الوقوع في فخ المساعدات التي تجعل الجماعات المحلية الخاضعة للتنمية مرتبطة بمنحة مالية و في تبعية مطلقة، فغالبا ما يكون مقابل تلك الاعانات هو فرض المانح لشروطه.

الخاتمة: نتائج وتوصيات

من خلال التعريفات السابقة و شروط نجاح التنمية المحلية حسب أراء بعض المفكرين يمكننا أن نستنتج أهم النقاط لقيام التنمية المحلية بصورة فعالة و ناجعة:

1- إشراك جميع الفاعلين المحليين البلدية، الجمعيات، المقاولون، الخواص...إلخ، في تفعيل التنمية المحلية، مع ضرورة ترسيخ القيم المعنوية الايجابية مثل الإيمان بالرسالة الوطنية ،حب العمل، و الرغبة الصادقة في رفع مستوى المعيشة والمشاركة في الإنتاج، و كذا الاستعداد لتحمل التضحيات كدفع الضرائب، و التنازل عن بعض المصالح الخاصة في سبيل المصلحة العامة كالتجاوب مع حملات الدعوة للادخار وتنظيم الأسرة، و المحافظة على أدوات الإنتاج والمعدات المختلفة وصيانتها، بالمشاركة في الانتخابات والاختيار على أساس البرامج.

2- ضرورة القيام بتشخيص جماعي تشاركي للمجال الترابي المحلي و تحليله و تحديد نقاط القوة والضعف فيه، بحيث يجب مراعاة التركيبة السكانية الموجودة بالإقليم المحلي و كل ما يتعلق بعاداتهم و أعرافهم السائدة، دون أن ننسى تقييم كل الإمكانيات الإقتصادية و الجغرافية المتوفرة، و الإستثمار فيها على أكمل وجه، و كذا تسجيل كل النقائص والمشاكل و محاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

3- ضرورة أن يكون هناك مخطط تنموي تشاركي يحدد الأولويات المشتركة وبرنامج عمل يحدد المشاريع ويقترح الشراكة الممكنة لتنفيذها، بهدف إعطاء الشفافية و المصداقية لكل المشاريع التنموية المحلية في جو يسمح لجميع الفاعلين بالعمل في إطار مقنن توزع فيه كل المهام و تحدد فيه الأهدف بصورة مبسطة و واضحة.

4- ضرورة تدعيم اللامركزية (سياسيا و إداريا و ماليا) ، وذلك لأن اللامركزية في جوهرها هي تمكين المجتمع المحلي، بحيث يستطيع تحديد أهدافه واحتياجاته بوضوح بحيث تتهيأ له أوسع الفرص لحل مشاكله بكفاءة، عبر المشاركة في عمليات التخطيط و صنع القرار و التنفيذ و المتابعة و المراقبة و التقويم.

5- ضرورة توافر هيكل مالي للتمويل المحلي، و ينطوي ذلك على توفير موارد مالية محلية كافية و تقليل إعانات الدولة إلى اقل درجة ممكنة، بحيث تسمح للسلطات المحلية من إدارة إمكانياتها وفق ما يحتاجه المواطن المحلي و الإستثمار فيما يتطلبه الواقع المعاش، فبهذه الكيفية تتمكن الجماعات المحلية تدريجيا من الخروج من نطاق التبعية المطلقة، ومن تم تحقيق تنمية محلية بعيدة عن كل العراقيل و القرارات التي تفرض من المركز .

6-بالإضافة إلى الشروط السابقة نرى أنه من الضروري الاعتناء بالمستخدمين و تكوينهم لإعطاء أكثر فعالية عند تقديم مختلف الخدمات للمواطنين، و كذا لترشيد عمليات الإنفاق و لاكتساب الخبرة و الإحترافية في التسيير.

قائمة المراجع:

1. جمال أنور، مقال بعنوان (نظرة على التنمية) ، ليوم 2007/02/22، ص 01، موقع الانترنيت: www.tanmia.ma .
2. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة اجتماعيات العالم الثالث ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1978 ، ص107 .
3. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر : الدار الجامعية ، 2001، ص 12
4. محمد الجوهري، مقدمة في علم اجتماع التنمية، القاهرة : دار الكتاب للتوزيع، 1979، ص 167.
5. محمود عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف، القاهرة : الدار العربية للكتاب، 1980 ، ص 27.
6. Claude Gaillard, Economie et Droit de Développement, Société Nationale de livre, Alger,1982, p:16.
7. عوابدي عمار ، علاقة التنمية الادارية بالتنمية الاقتصادية. الجزائر: مجلة الإدارة، مجلد 06، العدد 2، 1996 ،ص 17.
8. خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية، حالة أقطار الجزيرة العربية، مجلة المستقبل العربي، لبنان: 1981 ، ص 53.
9. سمير محمد عبد الوهاب، النظم المحلية العربية: دراسة مقارنة، مجلة الشؤون العربية، العدد 89، 1997، ص ص 12-14.
10. سمير محمد عبد الوهاب، المرجع السابق الذكر، ص 13.
11. M.Yacine, La Société Civile ,Perspective de l'avenir, Centre d'étude de l'Union Arabe ,1992, p78.

12. جمعي عماري، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة و الزراعية الغذائية، الجزائر: ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، 27 أفريل 2004 ، ص26 .
13. أمال التابعي، تغريب العالم الثالث– دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية– ، القاهرة : دار المعارف ، 1993 ، ص23 .
14. رشيد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية ، الجزائر: المكتبة الجامعية ،2002، ص19 .
15. HARBI Mohamed, L'Algérie et son Destin : Croyants ou Citoyens, Paris: 1972, P123.
16. رشيد احمد عبد اللطيف، المرجع السابق الذكر، ص 13.
17. عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع و تنظيمه، القاهرة : نهضة الشرق، 1980، ص 44.
18. كامل سميرة محمد، التنمية الاجتماعية، (مفهومات أساسية و رؤية واقعية). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 76، 1988.
19. كامل سميرة محمد، نفس المرجع ، ص 79، 1988.
20. العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت: دراسة النهضة العربية، 1983، ص15 .
21. الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المدخل الإسلامي. مصر: مكتبة نهضة الشرق، 1988، ص 10.
22. عبد الهادي الجوهري وآخرون، نفس المرجع، ص 19.
23. مزيان وهيبة آيت أعمر ، دور الجماعات المحلية في محاربة الفقر، دراسة ميدانية بمدينة قسنطينة. رسالة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر: 2005، ص 91.
24. Lee, J.Carry ,(ED) Community Development as a Process, USA: University of Missouri, 1970, p190.
25. بدون اسم المؤلف، مقال بعنوان–التنمية المحلية– ليوم: 2008/02/15، موقع انترنيت: www.almahaja.com ، ص04